الأمم المتحدة

A/C.2/59/L.2

الجمعية العامة

Distr.: Limited
13 October 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٨٣ (ب) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
النظام المالي الدولي والتنمية

قطر*: مشروع قرار

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين كليهما ''نحو بنيان مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية''، وإلى قراريها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١] وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٢]، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٣]،

---

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨ - ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

141004 141004 04-55229 (A)
0455229

وإذ تؤكد على أنه ينبغي للنظام المالي الدولي أن يواصل تعزيز النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وأن يتيح في الوقت نفسه وبطريقة متسقة تعبئة جميع مصادر التمويل من أجل التنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية، وتدفقات الاستثمارات الدولية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون الخارجية، وإيجاد نظام للتجارة العالمية يتسم بالانفتاح والإنصاف والخضوع للقواعد وإمكانية التنبؤ وعدم التمييز،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بتهيئة بيئة تمكينية على الصعيدين الوطني والدولي تفضي إلى التنمية والقضاء على الفقر بأمور منها الحكم الرشيد في كل بلد وعلى الصعيد الدولي والشفافية والمساءلة في النظم المالية والنقدية والتجارية، بما في ذلك القطاع الخاص والشركات عبر الوطنية،

وإذ تسلم بضرورة التعجيل بتعزيز تماسك وإدارة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وأهمية كفالة أن تكون مفتوحة ونزيهة وشاملة كي تكمل الجهود الإنمائية الوطنية الرامية إلى كفالة النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،

وإذ تكرر التأكيد أيضا على ضرورة تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التنمية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن ''النظام المالي الدولي والتنمية''[٤] والمصادر الابتكارية لتمويل التنمية[٥]؛

٢ - **تلاحظ** أن الانتعاش الاقتصادي العالمي لا يزال هشا وينبغي تعزيزه ودعمه، وتشدد على أهمية الجهود التعاونية التي تبذلها كافة البلدان والمؤسسات للتصدي لمخاطر عدم الاستقرار المالي وضمان انتعاش قوي ومطرد، بما في ذلك التعاون النقدي الإقليمي، باعتباره وسيلة لتحقيق المزيد من الاستقرار المالي؛

٣ - **تؤكد** على ضرورة توجيه تدفقات مالية معززة ويمكن التنبؤ بها إلى البلدان النامية، وتعرب في هذا الصدد عن قلقها إزاء استمرار التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، وتشدد على ضرورة اتخاذ تدابير ملائمة على الصعيدين الوطني والدولي، لمعالجة هذه المسألة، وتلاحظ ما بذل من جهود حتى الآن لبلوغ هذه الغاية وأن تلك التحويلات تدل في الوقت الراهن، بالنسبة لبعض البلدان النامية، على

---

(٤) A/59/218 وCorr.1.

(٥) A/59/272.

حدوث تطورات إيجابية في الميزان التجاري، وهو أمر لا بد منه، في جملة أمور، لتسديد الديون، ومن شأنه أن يسمح بشراء الأصول الأجنبية؛

٤ - **تشدد على** أهمية اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك آليات مالية جديدة، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والحد من الفقر وتعزيز نظمها الديمقراطية، وتؤكد مجددا في الوقت ذاته أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولى عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأن السياسات الوطنية تؤدي الدور الريادي في عملية التنمية؛

٥ - **تشدد أيضا على** أهمية تعزيز الاستقرار المالي الدولي والنمو المستدام، وترحب بالجهود التي يبذلها تحقيقا لهذه الغاية صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي، وكذلك بإقدام لجنة الشؤون النقدية والمالية الدولية على بحث السبل الكفيلة بشحذ الأدوات من أجل تعزيز الاستقرار المالي الدولي ومواصلة العمل على منع الأزمات، عن طريق جملة أمور منها تنفيذ الرقابة بشكل عادل وتشديد الرقابة على أسواق رؤوس الأموال والبلدان التي لها أهمية عامة وإقليمية، وذلك بغية تحقيق جملة أمور منها كشف أوجه الضعف العام في وقت مبكر، ومراقبة وتعزيز التوجه الملائم للنمو، وتحسين تنسيق المراقبة المتعددة الأطراف والإقليمية، وتعزيز الاستجابات المناسبة على مستوى السياسات، وتوفير الدعم الكافي بالوسائل الاحترازية لمعالجة الأزمات الخارجية، واعتماد مزيد من التحسينات في مجال شفافية بيانات الاقتصاد الكلي والمعلومات الإحصائية المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال الدولية؛

٦ - **تكرر التأكيد** في هذا الصدد على أهمية التدابير التي تتخذ للتخفيف من أثر التقلب المفرط في تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، وتحسين شفافية التدفقات المالية والمعلومات المتصلة بها، ووجوب النظر فيها؛

٧ - **تلاحظ** أثر الأزمات المالية ومخاطر العدوى في البلدان النامية، بغض النظر عن حجمها، وتشدد على ضرورة كفالة امتلاك المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، لمجموعة ملائمة من التسهيلات والموارد المالية تتصدى بطريقة سريعة وملائمة لتلك الأزمات وتشمل سياسات مُقاوِمة للتقلبات الدورية؛

٨ - **تلاحظ أيضا** أن تهيئة بيئية تشجع استثمار القطاع التجاري المحلي يستلزم وضع سياسات قادرة على مجابهة التقلبات في النمو والعمالة الناجمة عن الصدمات الخارجية وتشجع بالتالي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إدراج المرونة على مستوى السياسات العامة في برامج التكيف الهيكلي لاستيعاب السياسات الملائمة المقاومة للتقلبات الدورية؛

٩ - **تشدد على** ضرورة المضي قدما بالجهود الحالية الرامية إلى إصلاح البنيان المالي الدولي، وتشجع في هذا الصدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مواصلة دراسة المسائل المتعلقة بإبلاغ صوت تلك البلدان وتحقيق مشاركتها الفعالة، من خلال تنفيذ مبادئ المشاركة التامة والمتساوية في عمليات صنع القرار الخاصة بكل منها وتشدد على ضرورة أن تراعي مؤسسات بريتون وودز الظروف الخاصة بالبلدان النامية عند تقريرها لسياساتها الاقتصادية؛

١٠ - **ترحب** بالعمل المتواصل الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي بشأن الحصص، وتلاحظ إتمام الصندوق للاستعراض العام الثاني عشر المتعلق بالحصص، وهو التقرير الذي أشار إلى كفاية المستوى الحالي لموارد الصندوق وإلى اعتزام المجلس التنفيذي، خلال فترة الاستعراض العام الثالث عشر، أن يرصد عن كثب ويقيم مدى كفاية موارد الصندوق والنظر في التدابير الكفيلة بتوزيع الحصص على نحو يعكس التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي، والنظر في التدابير القمينة بتعزيز إدارة الصندوق؛

١١ - **ترحب أيضا** بالعمل المتواصل الذي يضطلع به البنك الدولي بشأن فعالية المعونة وطرائق التمويل المكملة لزيادة تدفقات المعونة والالتزامات بما فيها آليات ابتكارية وتدعو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى القيام بتحليل مؤسسي لتلك المبادرات من قبيل مرفق المالية الدولية والمبادرات التي نظر فيها الفريق التقني في تقريره إلى مؤتمر قمة قادة العالم للعمل من أجل مكافحة الجوع والفقر.

١٢ - **تؤكد** ضرورة كفالة المشاركة الفعلية والمتساوية للبلدان النامية في صياغة المعايير والقوانين المالية، وتشدد على ضرورة كفالة تنفيذها، بشكل طوعي وتدريجي، بوصفها مساهمة في الحد من الضعف في مواجهة الأزمات المالية ومخاطر العدوى؛

١٣ - **تدعو** المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والصناديق الإنمائية إلى مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، من خلال تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد على أن تعزيز المصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية يضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يزيد من قدرتها على التملك ومن فعاليتها بوجه عام، وتعد مصدرا أساسيا للمعارف والخبرات بالنسبة لأعضائها من البلدان النامية؛

١٤ - **تهيب** بالمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تواصل جهدها في الاستناد، في تقديمها للمشورة في مجال السياسات والدعم المالي للبلدان الأعضاء، إلى استراتيجيات للإصلاح والتنمية يتم التحكم فيها وطنيا، وأن تولي الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة

للبلدان النامية ولقدراتها التنفيذية، وأن تقلل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي على الشرائح الضعيفة من المجتمع، وأن تأخذ بعين الاعتبار في نفس الوقت أهمية سياسات واستراتيجيات العمالة والقضاء على الفقر التي تراعي نوع الجنس؛

١٥ - **تشدد على** ضرورة الإصلاح الهيكلي لتعزيز إدارة الشركات ومحاسبتها ومراجعة حساباتها ولا سيما عندما تكون للسياسات غير الملائمة آثار عامة؛

١٦ - **تكرر تأكيد** أهمية تسوية أزمات الديون المستحقة على الدول بطريقة منظمة، وكذا إتاحة قدر كبير من إمكانية التوقع والانتظام في حل الديون السيادية بما في ذلك سن مدونة سلوك طوعية من قبل الدائنين السياديين والدائنين من القطاع الخاص، وكذلك آليات أخرى قيد الاستعراض، وتلاحظ تزايد الاستخدام الطوعي لأحكام العمل الجماعي في السندات السيادية؛

١٧ - **تشجع** الجهود المبذولة، بما في ذلك ما تقوم به مؤسسات بريتون وودز، لتحسين عملية تقييم القدرة على تحمل عبء الديون في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من خلال جملة أمور من بينها تطوير أدوات أفضل لمعالجة الصدمات الآتية من الخارج وضرورة أخذ العوامل الخاصة بالبلد بعين الاعتبار؛

١٨ - **تؤكد على** أهمية مواصلة العمل على منع الأزمات وحلها وتشجع في هذا الصدد على إحداث مراقبة أكثر فعالية، معززة بمرافق رائدة توفر للأسواق الناشئة شكلا من أشكال التأمين الطارئ التي يمكن تعبئتها بسرعة، وعلى نطاق واسع قدر الكفاية عند الحاجة؛

١٩ - **تلاحظ** أثر الأزمات المالية ومخاطر العدوى في البلدان النامية، بغض النظر عن حجمها، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة كفالة امتلاك المؤسسات المالية الدولية لمجموعة ملائمة من التسهيلات والموارد المالية للاستجابة بطريقة سريعة وملائمة وفقا لسياساتها؛

٢٠ - **تدعو إلى** مواصلة النظر في الاقتراحات المتعلقة بالآليات الابتكارية العامة والخاصة لتمويل التنمية ومصادر التمويل الابتكارية الممكنة، وتحيط علما بالاقتراح الداعي إلى استخدام حصص حقوق سحب خاصة مخصصة لأغراض التنمية، مع مراعاة وجوب أن تتقيد كل قسمة لحصص حقوق السحب الخاصة بمواد اتفاق صندوق النقد الدولي ولائحة الصندوق المعمول بها والتي تشترط مراعاة الحاجة العامة إلى السيولة على الصعيد الدولي؛

٢١ - **تطلب إلى** الأمين العام أن يعمل مع المؤسسات المالية على مواصلة القيام بدراسات تحليلية تساعد على تحديد سياسات تشمل المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والمشجعة للنمو الاقتصادي والاستدامة وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٢ - **تقرر أن** تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''النظام المالي الدولي والتنمية''.